ترجمة المفاهيم القانونية بين العربية والإنجليزية في ظل اختلاف الأنظمة القانونية

Translating legal concepts between Arabic and English in light of the divergence of legal systems

فيروز بورمة[1]، عديلة بن عودة[2]، الطاوس قاسمي[3]

[1] جامعة الجزائر 2، معهد الترجمة، fairouz.bourema@univ-alger2.dz

[2] جامعة الجزائر 2، معهد الترجمة، adila.benaouda@univ-alger2.dz

[3] جامعة الجزائر 2، معهد الترجمة، taous.gacemi@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/31 تاريخ القبول: 2021/06/06 تاريخ النشر: 2021/06/08

ملخص

كون الترجمة القانونية عملية انتقال بين نظامين قانونيين مختلفين ينفردان بمفاهيم قانونية خاصة بهما يشكل أول صعوبة تواجه المترجم القانوني. لذا تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على إشكالية ترجمة المفاهيم القانونية في ظل اختلاف الأنظمة القانونية ولهذا الغرض سنحاول إبراز خصوصية الترجمة القانونية وتعريف المفاهيم القانونية كما سنتعرض إلى إشكالية اختلاف الأنظمة القانونية وإلى أهم الحلول والتقنيات التي تساعد المترجم على تجاوز هذه الصعوبات عند نقل المفاهيم القانونية.

كلمات مفتاحية: الترجمة القانونية، المفاهيم القانونية، اختلاف الأنظمة القانونية، تقنيات الترجمة

Abstract

The fact that legal translation is a process of transition between two different legal systems having their own legal concepts costitutes the first difficulty facing the legal translator. This paper aims to shed light on the problem of translating legal concepts in light of the divergence of legal systems. For this purpose, we will try to highlight the specificity of legal translation and define legal concepts. We will also discuss the problem of the divergence of legal systems and we will see the most important solutions and techniques that help the translator overcome this difficulties when transferring legal concepts.

Key words: legal translation, legal concepts, the divergence of legal systems, translation techniques

1. مقدمة

تعتبر الترجمة القانونية من بين أنواع الترجمة التي تتطلب الكثير من الدقة والحذر فهي غالبا ما تكون منشئة لآثار بالنسبة للوثيقة المترجمة، كما تطرح الكثير من التحديات أهمها إشكالية نقل المفاهيم القانونية، التي ترجع إلى حقيقة الصلة الوثيقة بين اللغة والنظام القانوني، فكلما تباعدت الأنظمة القانونية للغتين المنقول منها وإليها كلما زادت الفجوة المفاهيمية التي تواجه المترجم القانوني. ويعود اختلاف المفاهيم القانونية إلى كون القانون ثمرة تقاليد المجتمع وظروفه الاجتماعية لهذا فالمترجم القانوني ليس مطالبا فقط بإتقان اللغات المنقول منها وإليها بل عليه أن يكون متمكنا من النظامين القانونيين لهاتين اللغتين.

لقد تناول الكثير من دارسي الترجمة القانونية مشكل اختلاف الأنظمة القانونية وتباين المفاهيم القانونية على غرار سارسفيش (Sarcevic, 1997) في كتابها "New Approach To Legal Translation" وكاو (Cao، 2007) في كتابها "Translating Law"، وأشارت العديد من المقالات العلمية المنصبة على الترجمة القانونية إلى هذه الإشكالية نذكر من بينها مقالا لهارفي **(Harvey)** جاء عنوانه " Traduire l'intraduisible, stratégie d'équivalence dans la traduction juridique" (Harvey, 2002) حيث تناول فيه الاستراتيجيات المستعملة لنقل المفاهيم الخاصة بثقافة قانونية معيّنة إلى لغة أخرى. وأشار إلى أن المقارنة بين ثقافتين قانونيتين مختلفتين تُظهر وجود بعض أوجه التشابه فهناك معايير قانونية موجودة في كل دول العالم، غير أن هناك الكثير من الاختلافات الموجودة بين الأنظمة القانونية وهو ما يفسّر وجود مصطلحات متعلقة بالثقافة القانونية (culture-bound terms)، وذكر بعض الآراء التي ترى باستحالة نقل مفاهيم هذه المصطلحات، وتوصل إلى أنه يمكن ترجمتها بالاعتماد على أربع تقنيات تُرجمية وهي التكافؤ الشكلي والتكافؤ الوظيفي والاقتراض والترجمة الشارحة ويتم اختيار التقنية المناسبة اعتمادا على الغرض من الترجمة ووظيفة النص المنقول. بالإضافة إلى مقال لسارسفيش بعنوان " Terminological Incongruency in legal dictionaries for translation (Šarčević, 1988) أين تبحث في إمكانية استعمال التحليل المفاهيمي كوسيلة لتحقيق الدقة في المعاجم القانونية. كما أكدت على أنه من النادر أن يتطابق مصطلحين قانونيين من ناحية المفهوم، وتوصلت إلى أنه من أجل تدارك الاختلاف المفاهيمي الموجود بن لغات القانون ينبغي على واضعي المعاجم القانونية الاستعانة بالتحليل المفاهيمي لتحديد أوجه الاختلاف والتشابه المفاهيمية بين المكافئ

الوظيفي الموجود والمصطلح المنقول، وتفادي استعمال التكافؤ الوظيفي في حالة وجود اختلاف كبير بين المفهومين كونه قد يؤدي إلى مغالطات.

فالمشكلة الأساسية في نظرنا هي مشكلة نقل المفاهيم أكثر مما هي مشكلة نقل المصطلحات ذلك أن المفاهيم التي يتضمنها نظام قانوني معيّن ليست نفسها دائما في نظام قانوني آخر بل إن الكثير من المفاهيم ليس لها مقابل في النظام القانوني للغة المنقول إليها، **فماهي تقنيات نقل المفاهيم القانونية في ظل اختلاف الأنظمة القانونية؟ وما هي الحلول المقترحة لتخطي صعوبة هذا النقل؟**

واستنادا لما سبق تروم هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على اختلاف الأنظمة القانونية كمشكل في ترجمة المفاهيم القانونية، وبالتالي سنحاول تبيان الخصوصية التي تتميز بها الترجمة القانونية عن باقي أنواع الترجمة المتخصصة الأخرى، والتعرف على العائلات القانونية للقوانين العربية والقوانين الإنجليزية والوقوف عند أهم الاختلافات الموجودة بينها، كما سنسعى إلى تبيان أثر اختلاف الأنظمة القانونية على اختلاف المفاهيم القانونية بين اللغات المنقول منها وإليها، كما سنتطرق إلى أهمية منهج القانون المقارن في الترجمة القانونية بصفة عامة وفي ترجمة المفاهيم القانونية بصفة خاصة، ثم نعرج على أهم التقنيات القانونية التي يمكن للمترجم استعمالها عند نقل المفاهيم القانونية.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه افترضنا انتماء اللغة العربية المنقول منها واللغة الإنجليزية المنقول إليها إلى عائلتين قانونيتين مختلفين، وأن المترجم ينطلق عند ترجمته للمفاهيم القانونية من منهج القانون المقارن، ومن المفترض أن يستعمل عند نقله للمفاهيم القانونية تقنية الاقتراض كون أغلب هذه المفاهيم متعلقة بالنظام القانوني للغة المنقول منها ولا يوجد ما يقابلها تماما في النظام القانوني للغة المنقول إليها.

وسنحاول في هذه الورقة دراسة ترجمة خمسة مفاهيم قانونية خاصة بالنظام القانوني والثقافة القانونية للغتين المنقول منها وإليها إثنان منها إنجليزية وثلاثة عربية. وسننتهج خلال ذلك المنهج التحليلي المقارن لاعتمادنا على القانون المقارن، حيث سنقوم بمقارنة وتحليل المفاهيم القانونية للغة المنقول منها وما يقابلها في النظام القانوني للغة المنقول إليها لإيجاد المكافئ الذي يحقق الأثر المرجو دون المساس بالمعنى.

2. خصوصية الترجمة القانونية

إن الترجمة القانونية قديمة المنشأ حيث يرجع تاريخها إلى عصر ما قبل الميلاد، ويتمثل أول نص قانوني مترجم في اتفاقية السلام المبرمة بين المصريين والحوثيين سنة 1271قبل الميلاد، حيث عُثر على ترجمتين واحدة باللغة الهيروغليفية والأخرى بالكنعانية في حين لم يعثر على النسخة الأصلية أبدا. (Sarcevic, 1997, p. 23)

ولقد عرّف جيمار (Gémar) الترجمة القانونية على أنها عملية تقنية فهي تستعمل لغة متخصصة تختلف عن اللغة العامة وعلى غيرها من المجالات الأخرى (Gémar J. C., 1998, p. 7)، أما تساو (Cao) فترى أن الترجمة القانونية نوع من أنواع الترجمة المتخصصة فهي تنصب على القانون وكثيرا ما يكون هذا النوع من الترجمة منتجا لآثار قانونية(Cao, 2007, p. 7) تتعلق بمصالح الأفراد، فخطأ المترجم قد يمس بحقوق الغير كما قد يتسبب في نزاعات قضائية، والترجمة القانونية كما تقول سارسفيتش بإمكانها إحلال السلام أو إقامة الحرب (Sarcevic, 1997, p. 1)، ومثال ذلك الخطأ الذي وقع في ترجمة البند المتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية التي احتلتها في عام 1967 في قرار مجلس الأمن الشهير رقم 242، حيث لم يكن هناك تطابق بين الترجمة الإنجليزية والفرنسية، وتمسكت الدول العربية بالنسخة الفرنسية التي نصت على "انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في الصراع الأخير". بينما تمسكت إسرائيل بالنسخة الإنجليزية التي نصت على "انسحاب إسرائيل من أراضٍ عربية" واكتفت بوضع كلمة **"Territories"** أي أراضٍ دون إضافة كلمة "All" أو كلمة **"The"**حيث أخذت إسرائيل بالنسخة التي تخدم مصلحتها واتخذت من عدم دقة الترجمة ذريعة قوية للمراوغة ولبسط سياستها (الجمل، 2018)، ومنه فإن دور المترجم القانوني حساس جدا في مثل هكذا موضوع.

وترجع خصوصية الترجمة القانونية إلى طبيعة اللغة القانونية ذلك لأنها تنفرد بخصائص أسلوبية ونحوية ودلالية خاصة. (Sferle, 2005, p. 167) حيث يرى كل من كرستال ودايفي (Crystal & Davy, 2013, pp. 193-194) أنها لغة مختلفة كليا عن اللغة العامة التي يتحدث بها عامة الناس ويقولان "أن اللغة القانونية هي في المقام الأول لغة مرئية (visual language) لم تكتب لكي يتم التحدث بها على نطاق واسع وإنما لكي يتم التمعّن فيها بصمت "أي أنها لغة تستعمل في الكتابة الرسمية ويتحدث بها حصرا أهل الاختصاص مثل القضاة والمحامين وغيرهم من رجال القضاء.

كما ترجع خصوصية الترجمة القانونية إلى أن القانون ظاهرة وطنية. حيث يشكل كل قانون وطني نظاما قانونيا مستقلا له مصطلحاته وبنيته المفاهيمية الخاصة به. (Sarcevic, 1997, p. 24) وبالتالي فإن اختلاف هذه الظواهر الوطنية في اللغات المنقول منها وإليها ينعكس بدوره على اختلاف المفاهيم القانونية.

3. المفاهيم القانونية

يمثل المفهوم جوهر علم المصطلح، وهو يشير إلى الأشكال المجردة التي أنشأها العقل، بينما يشير المصطلح إلى أسماء المفاهيم وتعبيرها الخارجي (Tiersma & Solar, Lawrence M., 2012, pp. 27-28). فهما وجهان لعملة واحدة فالمصطلح هو الشكل الذي يعبّر عن محتوى أو تصّور معيّن. وهذا ما أكده غودان (Gaudin, 1996, p. 614) عندما بيّن أن المصطلح يشير أساسا للمحتوى الدلالي للكلمات. وبالتالي فإن المفاهيم هي أساس المعرفة في مختلف المجالات وينصبّ اهتمامنا هنا على دراسة المفاهيم في مجال القانون وبهذا سنحاول فيما يلي تعريف المفاهيم القانونية والتطرق لأهم خصائصها.

1.3 تعريف المفاهيم القانونية

يحتل المفهوم في القانون أهمية بالغة فهو حجر الأساس الذي تُبنى عليه القوانين والأنظمة القانونية حيث أكد كورنو (Cornu, 1998, p.289, as cited in Pic, 2008, p. 58) بأن القانون عبارة عن مجموعة من المفاهيم. وهذا ما يشير إليه بومر(Pommer, 2006, p. 36, as cited in Bajčić, 2017, p. 39) عندما وضّح أن التعبير عن المعايير القانونية أي مبادئ القانون يتم من خلال المفاهيم القانونية، فهي تلك القواعد القانونية المكوّنة للقانون وهي تشير إلى وضعية أو حالة معينة كما تنظم سلوك الأفراد في المجتمع. وتعرفها كاو (Cao, 2007, p. 54) بأنها تصورات مجردة لأفكار وقواعد قانونية عامة داخل النظام القانوني، وبالتالي فإن المفاهيم القانونية هي مجموعة التصورات والتمثيلات الذهنية للأفكار والقواعد التي تشكل نظاما قانونيا معينا، ومثال ذلك مصطلح العقار في القانون العقاري الذي عرفته القرام بأنه أي شيء مستقر وثابت ولا يمكن نقله مثل الأرض والبنايات (القرام، 1992، ص 151) فالمصطلح يشير إلى تلك الفكرة أو التصور الذهني المتمثل في الشيء الثابت الذي لا يُنقل كالقطعة الأرضية.

وليست المصطلحات القانونية إلا تمثيلات لسانية للمفاهيم القانونية التي تشكّل هيكل القانون والمعارف القانونية، ويتطلب فهم المفاهيم والمصطلحات القانونية معارف تتجاوز المعارف اللغوية، والمتمثلة في الاطلاع والإحاطة بالنظام القانوني الذي ينتمي إليه المفهوم القانوني، فلا يمكن فهم هذا الأخير خارج خلفيته المفاهيمية

(Bajčić, 2017, p. 39)، فإذا أتينا بمفهوم عدم التركيز الإداري على سبيل المثال في القانون الجزائري الذي يشير إلى تخويل بعض السلطات لبعض المسؤولين على المستوى المحلي وذلك دون الرجوع للسلطة المركزية (داود، 2012، ص 21) كاختصاصات الوالي في الولاية ورئيس المجلس الشعبي في البلدية، فإنه لا يمكن فهم هذا المفهوم دون العودة لمفاهيم مثل الولاية والبلدية والمركزية، كما يجب مراجعة النظام الإداري الجزائري لإدراك أن عدم التركيز هو صورة من صور المركزية (بن علي، 2018، ص 59) ، إذ لن يتمكّن المترجم من نقل هذا المفهوم دون العودة إلى المنظومة المفاهيمية التي ينتمي إليها.

2.3 خصائص المفاهيم القانونية

يُمثل القانون المرآة العاكسة للمجتمع فهو ثمرة الثقافة والأوضاع الاجتماعية التي شهدها مجتمع معين، فلم تكن قوانين الدول لتصل إلى صورتها اليوم إلا بعد مرورها بالكثير من التعديلات التي تعود للأحداث والأوضاع التي عاشتها المجتمعات خلال القرون الماضية، وهذا ما يفسر خصوصية القانون وتركيبه وتنعكس هذه الخصوصية على المفاهيم القانونية بما أنها تشكل جوهر القانون، فهي تتميز بجملة من الخصائص نذكر منها:

1.2.3 الاختلاف وعدم التوحيد

حيث ترى كاو بأن تطابق المفاهيم القانونية بين لغتين قانونيتين معيّنتين أمر نادر (Cao, 2007, p. 33)وذلك على عكس الأنواع الأخرى للغات المتخصصة التي تعد عالمية مثل الرياضيات والفيزياء التي تتميز مفاهيمها بالتوحيد بين كل لغات العالم. (Cao, 2007, p. 23) وبالتالي يؤدي اختلاف لغات القانون إلى تعقيد الترجمة القانونية وتضارب المصطلحات والمفاهيم.

2.2.3 التشعب

كما تتميّز المفاهيم القانونية باتساع نطاقها فهي تتعلق بكل مجالات الحياة ويعود ذلك لتشعب القانون وطابعه المعقّد، فهو يأتي لينظّم المجتمع على مختلف الأصعدة، ومثال ذلك المفاهيم القانونية التي تحكم ميدان التجارة مثل مفهوم التاجر والشركة والإفلاس والدائن، والمفاهيم المتعلقة بتنظيم المعاملات المدنية بين الأفراد كمفهوم العقد والكفالة والهبة، وكذلك المفاهيم التي يتضمنها القانون البحري والتي تأتي لتنظيم نشاط الملاحة البحرية كمفهوم المياه الإقليمية ومفهوم السفينة والرهن البحري وغيرها من المفاهيم القانونية التي تتضمنها مختلف فروع القانون.

3.2.3 الخصوصية الثقافية

وتتسم المفاهيم القانونية بخصوصيتها الثقافية فكون القانون من صنع البشر يجعله يختلف باختلاف ثقافة الجماعة التي وضعته، هذا ما يفسر أن الكثير من المفاهيم القانونية حاملة لشحنات ثقافية ولتوضيح ذلك نذكر مفهوم الزكاة وهو مفهوم أتى به الإسلام واستقر في كل قوانين البلدان العربية المسلمة حيث يعرفه قانون الزكاة اليمني رقم 2 لسنة 1999 أنه: "الحصة المقدرة شرعا في مال المسلم بالشروط المقررة في الشريعة الإسلامية" وتقدم الزكاة للأصناف الثمانية المذكورة في الآية 60 من سورة التوبة: " إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ"، حيث أن المفهوم لا يحمل مقابلا في قانون الكومن لو وعادة ما يستعمل الاقتراض في ترجمته "Al-Zakat" ويترجم أحيانا بمصطلح "alms" الذي يحمل مفهوما مختلفا يتمثل فيما يقدم للفقراء من الملابس أو الغذاء أو المال (Cambridge Dictionary, n.d.) فهو يكافئ مفهوم الصدقة في الإسلام في حين أن الزكاة اقتطاع يقدمه الشخص فرضا وواجبا وليس طوعا، إلى غير ذلك من المفاهيم القانونية المتعلقة بالثقافة التي ليس لها مقابل في النظام القانوني المنقول إليه.

4. اختلاف الأنظمة القانونية وتباين المفاهيم

يتشكل النظام القانوني من مجموعة المؤسسات والإجراءات والقواعد القانونية فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تحتوي على نظام قانوني فدرالي واحد وخمسين نظاما قانونيا خاصا بالولايات المكونة لها كما أن للاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية نظاما قانونيا يحكمها. (Merryman & Perez-Perdomo, 2007, p. 1) والنظام هو أكثر من أن يكون مجرد قواعد قانونية بل يتعلق مفهوم النظام القانوني بكيفية تطبيق القانون ويضم مجموعة الإجراءات القانونية مثل تلك المتبعة في المحاكم (Gillespie & Wear, 2019, p. 111)

وعليه، نستنتج أن ما تضعه دولة أو منظمة دولية أو اتحاد دولي من قواعد وإجراءات قانونية لتنظيم مجتمع معيّن أو نطاق مكاني محدّد يُعتبر نظاما قانونيا، ومن المعروف أن المجتمعات تتميز بتنوعها نظرا لتنوع ثقافاتها وتاريخها وظروفها الاجتماعية وحتى ظروفها الطبيعية والمناخية، الأمر الذي ساهم في تشكيل أنظمة قانونية خاصة بالمجتمعات وُضعت لتساير ظروف كل مجتمع، هذا ما لعب دورا كبيرا في تباين الأنظمة القانونية من مجتمع إلى آخر.

ويعدّ اختلاف الأنظمة القانونية أحد الصعوبات الرئيسية التي تواجه المترجم القانوني فقد ذهب جيمار إلى حد القول إن الصعوبة الوحيدة والحقيقية في الترجمة القانونية هي مشكلة تنوع الأنظمة القانونية في العالم (Gémar J.-C. , 1979, p. 44) حيث أن هذا الاختلاف في الأنظمة يؤدي حتما إلى اختلاف لغات القانون من بلد لآخر نظرا لاختلاف محتوى القوانين والتسميات والمفاهيم لذلك فمهمة نقل نص قانوني من لغة من لغة إلى أخرى ليست بالأمر الهين. وتختلف درجة هذه الصعوبة حسب درجة قرابة اللغات والأنظمة القانونية المنقول منها وإليها حيث تكون الترجمة سهلة نسبيا عندما يكون النظامين القانونيين واللغتين المعنيتين متقاربتين ومثال ذلك الفرنسية والإسبانية، وتزيد صعوبة الترجمة في الحالة التي تكون فيها الأنظمة القانونية متقاربة واللغات متباعدة، إلى أن تصل إلى ذروتها في حالة تباعد اللغات والأنظمة القانونية مثل الترجمة بين العربية والإنجليزية. (De Groot, 1987, pp. 798-800)

وتسلط دراستنا هذه الضوء على الترجمة القانونية بين العربية والإنجليزية وقد ذكرنا آنفا أن صعوبة الترجمة تصل إلى أوجها بين هاتين اللغتين كون القانون الإنجليزي ينتمي لعائلة القانون العام (الكومن لو Common Law) ، في حين أن معظم الدول العربية تستمد قوانينها من العائلة الرومانية الجرمانية (Gémar J.-C. , 2018, p. 961) بالإضافة إلى أخذها بقانون الشريعة الإسلامية، فقوانين السعودية تعتمد على القرآن والسنة وأغلب الدول مثل مصر والجزائر تمزج بين القانون الروماني والشريعة الإسلامية. (El-Farahaty, 2015, p. 475) ويتم الاعتماد على القانون الإسلامي خاصة في شق القانون المدني وقانون الأسرة حيث نجد فيهما الكثير من المصطلحات المستمدة من الشريعة الإسلامية. وبالتالي فإن انتماء القوانين الأنجلوساكسونية والقوانين العربية إلى عائلتين لغويتين مختلفتين كليا، يفسر اختلاف مؤسسات القانون والقضاء التي تضعها قوانين هذه الدول، بل هناك العديد من التسميات التي تنفرد بها دولة دون غيرها، هذا ما يعقّد من عملية إيجاد المكافئ المناسب للمفاهيم المتعلقة بنظام القانوني قانوني دون غيره.

ونذكر من أهم أوجه الاختلاف بين عائلة القانون العام والعائلة الرمانية الجرمانية ما يأتي:

- **الاختلاف من ناحية مصدر القانون**

تتميّز الدول التي تنتمي إلى العائلة الرومانية الجرمانية بما فيها الدول العربية بتدوين قوانينها، حيث أنها مصنّفة في تشريعات مثل القانون المدني والقانون التجاري وقانون الأحوال الشخصية وغيرها من التشريعات الأخرى فمصدر قوانينها هو التشريع أساسا، وتتميز قوانينها بكونها أقل مرونة فتعديلها يمرّ بمجموعة من المراحل

والإجراءات. في حين أن قوانين عائلة الكومن لو تعتبر أقل استقرارا كونها غير مقنّنة وتعتمد في نشأتها على العرف وعلى السابقة القضائية التي تعني أن الفصل في القضايا يعتمد على القضايا المشابهة التي تم الفصل فيها سابقا، كما ان القانون العام (الكومن لو) هو قضائي النشأة، فكل من القانون العام والقانون الروماني هما نتاج مسارين قانونيين مختلفين (Bajčić, 2017, pp. 46-47)

- **الاختلاف من ناحية الإجراءات القضائية**

ولتوضيح الاختلاف الموجود بين العائلتين أكثر نذكر أهم تباين يلاحظ من ناحية الإجراءات القضائية، إذ تعتمد عائلة **الكومن لو** على **النظام الاتهامي** في حين يعتمد القانون الروماني على **النظام التفتيشي** (التنقيبي) حيث يكون القاضي في النظام الأول حكما محايدا بين الأطراف المتنازعة ويكون دوره سلبيا مقتصرا على الإشراف على الإجراءات والتأكد من صحتها ويقع عبئ جمع الأدلة والإثبات على الأطراف، في حين يلعب القاضي دورا نشطا في النظام التفتيشي إذ تقع مهمة توضيح القضية ومساعدة الأطراف على تقديم حججهم على المحكمة ويمارس القاضي دورا رئيسيا في إثبات الحقيقة ولا تقتصر مهمته على مجرد الفصل في القضية (Pejovic, 2001, p. 83)

ومنه فإن الأسس التي تقوم عليها كلا العائلتين مختلفة وهذا ما نتج عنه اختلاف المعايير القانونية ومؤسسات القانون وكذا اختلاف المفاهيم القانونية. فهناك العديد من مفاهيم لغة القانون الإنجليزية التي لا تملك مقابلا في لغة القانون العربية مثل مفاهيم equity و tort و consideration و misrepresentation، كما أن لغة القانون العربية تحتوي على الكثير من المفاهيم التي لا يتضمنها القانون العام مثل المفاهيم القانونية المستمدة من الشريعة الإسلامية كمفاهيم القصاص والعدة والولي والخلع وغيرها.

وعلاوة على ذلك يمكن للغة واحدة أن تضم عدة لغات قانونية فاللغة الإنجليزية تضم لغة القانون الأمريكية ولغة القانون البريطانية ولغة القانون الأسترالية، وتشهد هذه اللغات اختلافات من حيث المعايير القانونية والمفاهيم، رغم انتمائها لعائلة قانونية واحدة ويعود ذلك للخصوصيات الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع، والدول العربية تتكلم لغة واحدة هي العربية وتنتمي كما سبق لنا الذكر إلى العائلة الرومانية الجرمانية وقانون الشريعة الإسلامية لكن لا يوجد تطابق تام بين المفاهيم القانونية لهذه البلدان كما تختلف التسمية القانونية للمفهوم الواحد من بلد لآخر مثل قانون الأسرة الجزائري والمدونة المغربية. وبالتالي فإن اختلاف الأنظمة القانونية يؤدي

إلى عدم توافق المفاهيم القانونية واختلافها من بلد لآخر فمن النادر أن تكون المفاهيم القانونية متطابقة بين لغتين قانونيتين.

5. القانون المقارن كمنهج في ترجمة المفاهيم القانونية

لا يعتبر القانون المقارن فرعا من فروع القانون التي تضم مجموعة من القواعد القانونية المنظمة لسلوك الأفراد وعلاقتهم في المجتمع، بل هو طريقة أو منهج في دراسة القانون، يقوم أساسا على القيام بعملية مقارنة بين نظامين قانونين أو أكثر وتحديد أوجه الاختلاف والتشابه بينها سواء كانت المقارنة تنصب على عصر واحد أو عدة عصور. (محمد، 2013، ص 8)؛ وهو وسيلة مهمة في الترجمة القانونية حيث يقول بوكيه (Boquet, 2008, p. 15) في هذا الصدد أن "القانون المقارن في الترجمة القانونية يتعلق بإقامة علاقة بين مؤسسات مماثلة لبلد اللغة المنقول منها وبلد اللغة المنقول إليها لتحديد عناصر اللغة التي يمكن استخدامها للتعبير عن الخطاب المصدر سواء من حيث المصطلحات أو التراكيب أو الخطاب بأكمله"، أي أنه وسيلة تسمح بإيجاد المكافئ المقابل والأقرب للنص أو المصطلحات أو المفاهيم. كما أن عملية المقارنة بين القوانين توضح للمترجم معنى المفاهيم ونقاط التشابه والاختلاف الموجودة بينها، الأمر الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب واختيار المكافئ الذي يؤدي الرسالة ويحقق الأثر المرجو.

وهناك مستويين للمقارنة، مقارنة كلية (Macro-comparaison) ومقارنة جزئية (Micro-comparaison)، يقصد بالأولى الدراسة التي تنصب على نظامين قانونين أو أكثر بالكامل، في حين تعني الثانية دراسة جوانب أو مواضيع معينة لنظامين قانونيين أو أكثر. وتوجد العديد من المواضيع التي يمكن أن تشملها المقارنة الجزية حيث ذكر دي كروز (De Cruz, 1999, p. 227) من بينها المواضيع الآتية:

- المؤسسات والمفاهيم الخاصة بالأنظمة القانونية.
- مصادر القانون أو الأنظمة القضائية أو الجهاز القضائي أو الوظائف القانونية أو هيكل النظام القضائي.
- الفروع المختلفة للقوانين الوطنية والمحلية.
- التطور التاريخي للأنظمة القانونية.
- الأسس الأيديولوجية والاجتماعية القانونية للنظام القانوني.

وتنصب دراستنا هذه على المقارنة الجزئية للمفاهيم المتعلقة بالنظام القانوني بغية البحث على المكافئ المناسب في النظام القانوني المنقول إليه. كما تسمح دراسة الأسس الاجتماعية والأيديولوجية بفهم سبب الاختلافات الموجودة بين المفاهيم القانونية وبالتالي سيسعى المترجم إلى تدارك الفراغ الموجود والتعبير عن معنى المفهوم بدقة باختيار التقنيات المناسبة التي سنتعرض إليها لاحقا.

6. تقنيات ترجمة المفاهيم القانونية

بعد استعانة المترجم بمنهج القانون المقارن ومقابلته للمفهوم في كل من نظام قانون اللغة المنقول منها ونظام قانون اللغة المنقول إليها يمكنه اتخاذ قرار بشأن التقنية الترجمية المناسبة لنقل المفهوم القانوني ومواجهة الصعوبة التي يطرحها مشكل اختلاف الأنظمة القانونية، وتتمثل أهم تقنيات الترجمة المستعملة في نقل المفاهيم القانونية فيما يأتي:

1.6 التكافؤ الوظيفي (functional equivalent)

يميل علماء المصطلح في حالة فشلهم في إيجاد مفهوم مطابق في نظام قانون اللغة المنقول إليها، إلى اختيار المصطلح القانوني المقابل الأقرب في النظام الهدف، حيث يأتون بالمفهوم الذي يؤدي نفس وظيفة المفهوم الأصلي وهو ما يسمى بالتكافؤ الوظيفي وهي التقنية التي اقترحتها سوزان سارسفيتش في ترجمة النصوص القانونية ولكن هذه التقنية قد تؤدي إلى مغالطات نظرا لعدم دقة نقل المفهوم المصدر حيث تتميز المكافئات الوظيفية كقاعدة بالاختلاف المفاهيمي فغالبا ما تكون المكافئات الوظيفية مكافئات جزئية. (Šarčević, 1988, p. 1)

فإذا لاحظ المترجم بأن استعمال المكافئ الوظيفي (functional equivalent) يؤدي إلى انحراف عن المعنى المقصود مثل ترجمة مفهوم مجلس الأمة في القانون الجزائري بالمكافئ الوظيفي الموجود في القانون البريطاني المتمثل في "House of Lords" فعلى الرغم من أن كلاهما يشكل الغرفة الثانية للبرلمان إلا أن كل مفهوم خاص بالنظام القانوني الذي ينتمي إليه ولا يمكن ترجمة أحدهما بالأخر لهذا من الجدير ترجمة المفهوم ترجمة حرفية " The council of the nation"كما جاء في ترجمة الدستور الجزائري لسنة 2016 وذلك بغرض التبيان أن هذا المفهوم خاص بالنظام القانوني المنقول منه.

2.6 الترجمة الحرفية (literal translation)

إذا فشل المكافئ الوظيفي في نقل المفهوم القانوني يمكن اللجوء إلى الترجمة الحرفية التي على الرغم من كونها تقنية غير محبذة في الأنواع الأخرى للترجمة القانونية إلا أنه لا مفر من استعمالها في الترجمة القانونية (Cao, 2007,

(p. 59، وتسمى كذلك بالتكافؤ الشكلي وهي عبارة عن تكافؤ لساني أي ترجمة كلمة بكلمة تُراعى فيها قوعد اللغة، وتتميز هذه التقنية حسب هارفي (Harvey) بأنها تحترم الثقافة والنظام القانونيين للغة المنقول منها وبالتالي فهي أكثر أمانة من التكافؤ الوظيفي الذي يعطي الأولوية لثقافة اللغة المنقول إليها، ويري بأنها تتسم بالشفافية وعدم الغموض لأنها تسمح بإيجاد المصطلح الأصلي بسهولة وذلك بمجرد القيام بترجمة عكسية (back translation) (Harvey, 2002, p. 44) ومثال ذلك مفهوم "محكمة النقض" في الدستور المغربي الذي جاءت ترجمته حرفية "Court of cassation "، كما تضمنت ترجمة الدستور التونسي العديد من الترجمات الحرفية للمفاهيم القانونية مثل مجلس نواب الشعب "Assembly of representatives of people" ومجلس القضاء المالي "Financial judicial council". ولكن يمكن لهذه التقنية أن تثير غموضا في ذهن متلقي الترجمة الذي قد يجد المفهوم غريبا على نظام قانون اللغة المنقول إليها فمصطلح "Court of Cassation" الذي سبق ذكره قد يبدو غريبا على القارئ الإنجليزي العادي لأن أعلى هيئة قضائية في القانون البريطاني تتمثل في « The Supreme Court » (Harvey, 2002, p. 45)

3.6 الاقتراض (borrowing)

ومن بين التقنيات المستعملة في الترجمة القانونية نذكر الاقتراض (borrowing) ويعني إدخال لفظ مباشرة من لغة لأخرى (El Ghazi & Bnini, 2019, p. 127) وغالبا ما تأتي هذه التقنية مصحوبة بشرح بين مزدوجتين أو في الحاشية، لكن يمكن الاستغناء عن هذا الشرح إذا تم شرح الكلمة في السياق أو كانت الكلمة معروفة أو مفهومة للقارئ، ونذكر كمثال على ذلك لفظة "شيك" (Cheque) التي تم اقتراضها في الكثير من لغات العالم منها العربية حيث أن هذا المفهوم معروف لدى جميع الشعوب، ففي هذه الحالة ليس من الضروري إدراج الحاشية. ولا تؤدي هذه التقنية إلى اللبس والغموض كونها تمكن القارئ من الإدراك بأن اللفظ لفظ أجنبي مباشرة. (Harvey, 2002, p. 45) والأمثلة على استعمال الاقتراض في ترجمة النصوص القانونية كثيرة ويرجع ذلك إلى مشكلة اختلاف القوانين التي تؤدي إلى عدم توحيد المفاهيم القانونية ووجودها في نظام قانوني دون غيره ومثال ذلك المفاهيم القانونية المستمدة من الشريعة الإسلامية التي لا تجد مفاهيما مقابلة في نظام الكومن لو لذلك يتم اقتراضها في بعض الأحيان مع إدراج شرح للمفهوم بين مزدوجتين داخل المتن أو في الحاشية حيث جاء في ترجمة قانون المعاملات المدنية الإماراتي مفهوم "الأرش" (Shariah'a damages for personal injury not resulting in death) و"مجلس الشورى" (Shura Council)، وفي قانون الإجراءات الجزائية السعودي "بيت

المال" (Bait al-mal) و"القصاص" (Qissas) و"الدية" (Diyah)، فانعدام المكافئ للمفاهيم القانونية المتعلقة بثقافة نص اللغة المنقول منها يحتم اللجوء إلى الاقتراض.

3.6 الترجمة الشارحة أو التفسيرية (Descriptive or self- explanatory translation)

وتستعمل في ترجمة المفاهيم القانونية تقنية الترجمة الشارحة أو التفسيرية (Descriptive or self-explanatory translation) كذلك وهي تقنية تعتمد على نقل المفهوم القانوني باستعمال مصطلحات عامة حيث لا يأتي المترجم بمصطلحات متعلقة بالنظام القانوني، فهي الاتيان بمقابل يصف ويشرح الخصوصية القانونية والثقافية للمفهوم المصدر فهي شرح مختصر داخل المتن. ومثال ذلك مفهوم "الحد" في قانون الإجراءات الجزائية السعودي وهو مفهوم مستمد من الشريعة الإسلامية واكتفى المترجم عند ترجمته باستعمال تقنية الترجمة التفسيرية "Qura'niq prescribed punishment" أي العقوبة التي شرّعها القرآن، ونذكر كمثال آخر مفهوم العارية الوارد في قانون المعاملات المدنية الإماراتي والذي ترجم بـ "A thing to land" حيث أتى المترجم بعبارة تشرح المفهوم القانوني وهذا يغنيه عن إدراج الحاشية، وتعتبر الترجمة التفسيرية حلا وسط بين الاستراتيجيات المتجهة نحو المصدر وتلك التي تميل إلى النص المنقول إليه. (Harvey, 2002, p. 46)

ومنه نستنتج أن المترجم يستعمل تقنية التكافؤ الوظيفي إذا أراد الاتجاه نحو نظام قانون اللغة المنقول إليها وبهذا يحقق في نفس قارئ النص الهدف نفس الأثر الذي أحدثة نص اللغة المنقول منها في قارئه، ويجب الحذر عند استعمال هذه التقنية لأنها قد تمس بالمعنى فالمفاهيم القانونية نادرا ما تكون متطابقة بين لغتين قانونيتين، وإذا رغب المترجم في الاتجاه نحو النظام القانوني الأصل يمكنه استعمال تقنيتي الاقتراض والترجمة الحرفي وتستعمل هاتين التقنيتين خاصة في ترجمة الدساتير والتشريعات فالمترجم ملزم عند ترجمتها بنقل المعنى بحذر وأن هذا القانون خاص بنظام قانوني لدولة معينة، وإذا أراد المترجم تقنية وسطية بين الاتجاه نحو النظام القانوني المنقول منه أو نحو النظام المنقول إليه يمكنه اللجوء لتقنية الترجمة التفسيرية.

7. ترجمة بعض المفاهيم القانونية بين العربية والإنجليزية

1.7 مفهوم "Child support"

تعتبر القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية من القوانين التي تشكل تحديا كبيرا للمترجم بصفتها قوانين ضاربة في ثقافة الأمم والشعوب فكثيرا ما تحمل مفاهيم خاصة بمجتمع دون غيره، فقد باءت محاولة توحيد هذه القوانين بالفشل نظرا لتأثرها بعادات وتقاليد ودين كل دولة (نجاح، 2011، ص 43) ومن أمثلتها مفهوم

"Child support" والذي يعني في النظام القانوني الأمريكي الأموال التي يدفعها الوالد للمساعدة في تلبية احتياجات طفله عندما لا يعيش الوالد مع الطفل، وتأمر المحكمة بالإعالة التي قد تشمل دفع نفقات الرعاية الطبية ونفقات المدرسة وغيرها من نفقات رعاية الأطفال. (Michigan Department of Health and Human services, p. 4)، فهذا المفهوم يشير إلى تلك المصاريف المتعلقة بالطفل والتي يقع عاتق دفعها على الوالد الذي لا يقيم مع الطفل.

ويمكن التعبير عن هذا المفهوم في اللغة العربية بمصطلح "إعالة الطفل" ولكن يوجد مقابل وظيفي للمفهوم في القوانين العربية والمتمثل في "نفقة الطفل" فوفقًا للمادتين 75 و 78 من قانون الأسرة الجزائري، يلتزم الأب بتوفير النفقة لطفله. وإذا كان الأب غير قادر على إعالة الطفل، يجب على الأم أن تنفق على الطفل إذا كانت قادرة على ذلك؛ وتشمل النفقة الطعام والملبس والعلاج والسكن والضروريات الأخرى.

نستنتج أن الفرق الأساسي بين "النفقة" و "child support" هو أن المفهوم الأخير عبارة عن إعالة مالية يمكن أن يدفعها الأب أو الأم بينما "النفقة" يجب أن يدفعها الأب بشكل أساسي في حين تدفعها الأم استثناء، لكننا نعتقد أن مصطلح «النفقة» هو المكافئ المناسب لأنه يعبر عن وظيفة المفهوم الأصلي ويؤدي الأثر القانوني المرجو.

2.7 مفهوم "Physical custody "

ونذكر كذلك من بين المفاهيم المتعلقة بقانون الأسرة في القانون الأمريكي مفهوم "custody Physical"، إذ يميز القانون الأمريكي بين "الحضانة القانونية" التي تشير إلى مسؤولية اتخاذ قرارات مهمة في حياة الطفل ؛ مثل الأمور المتعلقة بتربيته وعقيدته و "الحضانة المادية" التي تعني المكان الذي يعيش فيه الطفل بانتظام (Doskow, n.d.) فالوالد الذي تمنح له الحضانة المادية هو الذي يملك الحق في إسكان الطفل معه لكن في القانون الجزائري ليس هناك سوى مفهوم واحد يتمثل في "الحضانة" التي عرفتها المادة 62 من قانون الأسرة الجزائري بأنها "رعاية الولد وتعليمه والقيام بتربيته على دين أبيه والسهر على حمايته وحفظه صحة وخلقا ويشترط في الحاضن أن يكون أهلا للقيام بذلك" وبالتالي فالحضانة تتعلق بتربية الطفل ورعايته وغالبا ما تكون لصالح الأم فهي الأولى بالحضانة في حين يلزم الأب بتوفير السكن أو بدل الإيجار لممارسة الأم للحضانة (المادتين 64 و 72 من قانون الأسرة الجزائري)، فمفهوم الحضانة في القانون الجزائري يجمع بين الحضانة القانونية والحضانة المادية أي بين رعاية الطفل والإقامة معه، وبالتالي نظرا لغياب المفهوم المقابل لـ "Physical custody" في القانون الجزائري

فإن ترجمته بمصطلح الحضانة المادية مناسب حيث أن الترجمة الحرفية تسمح للقارئ بالعودة للمفهوم الأصلي بمجرد القيام بترجمة عكسية.

3.7 مفهوم "القانون الدولي الخاص"

ونذكر من المفاهيم القانونية العربية مفهوم "القانون الدولي الخاص" الذي يعني في لغة القانون العربية مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات القانونية وتحكم النزاعات المقترنة بعنصر أجنبي (قديري، 2017، ص 2) فهو قانون يطبق على العلاقات القائمة على دولة معينة والأجانب ومثال ذلك الطلاق الواقع بين زوجين من جنسيتين مختلفتين إذ يحكمه القانون الدولي الخاص وكذا النزاع القائم بين شركتين من بلدين مختلفين. ويوجد نفس المفهوم في النظام القانوني البريطاني حيث تعرف "روجرسون" "Private international law" بأنه ذلك القانون الذي ينظم العلاقات الخاصة التي تنشأ بين الأفراد والشركات المنتمية لبلدان مختلفة، كما يحكم علاقة الدولة مع الأفراد والمؤسسات الأجنبية. لكن تتمثل التسمية الشائعة لهذا القانون في لغة القانون البريطانية بـ "Conflicts of laws" وهي التسمية التي قدمها المحامي A. V. Dicey عندما نشر البحث الأول حول قواعد ومبادئ هذا القانون وذلك سنة 1896 ومنذ ذلك الوقت أصبح يطلق عليه بهذا الاسم. (Rogerson, 2013, pp. 3-5)

وبالتالي نظرا لوجود مفهوم في لغة القانون البريطانية يتطابق كليا مع المفهوم في اللغة العربية فعلى المترجم تفادي الترجمة الحرفية المتمثلة في "Private international law" واستعمال المكافئ الوظيفي المتمثل في "Conflicts of laws" حيث أن هذا المصطلح يؤدي نفس وظيفة المصطلح المصدر كما أنه يحدث نفس الأثر في القارئ البريطاني.

4.7 مفهوم "العمدة"

وكمثال آخر نذكر مفهوم "العمدة" الذي جاءت ترجمته في قانون الإجراءات الجزائية السعودية بـ "Umda (Chief)"، ويعتبر العمدة طبقا للمرسوم الملكي رقم م/7 المؤرخ في 1406/4/10 هـ والمتضمن نظام العمد السعودي (محاماة نت، 2017) من رجال الأمن الذين يحفظون النظام بين السكان ويتم اختيار العمدة من الحي الذي يقطن فيه ويجب أن يكون مقيما فيه منذ مدة لا تقل عن خمس سنوات ويكون على دراية بأحوال سكان الحي الذي يقع في دائرة اختصاصه وهو مكلف بتبليغ الجهات الأمنية عن الجرائم والحوادث والتصرفات المشبوهة كما يعمل على تسهيل مهمة رجال الأمن بتوفير كل ما يلزمهم لأداء مهمتهم. وهناك من

يترجمه بـ "Sheriff" أو "Mayor" حيث يدل المصطلح الأول على مفهوم الضابط الرئيسي في المقاطعة بالمملكة المتحدة، وتتعلق مهامه بسير العدالة، فهو يقوم بتنفيذ الإجراءات الصادرة من المحاكم الجنائية وتنفيذ حكم المحكمة العليا (High Court) بموجب أوامر الحيازة والتسليم (Oxford Dictionary of Law, 2003, p. 463)، يشترك المفهومان في كون كل من "العمدة" و "Sheriff" ضابطان لكن الأول يحرص على حفظ الأمن في الحي والثاني يطبق أوامر القضاء وبالتالي فهذا المصطلح غير مناسب لأنه لا ينقل المعنى المقصود ولا يحدث الأثر المرجو. أما مفهوم "Mayor" فهو يشير إلى الرئيس التنفيذي لمؤسسة البلدية أو محافظ أو كبار الموظفين العموميين في المدينة (Oxford Dictionary of Law, 2003, p. 1131) وبالتالي فهو يعد ترجمة خاطئة للعمدة كون مفهوم هذا الأخير يدلّ على ضابط أمن في الحي ولكن "Mayor" يشير إلى مسؤول في البلدية أو المحافظة وهما يشتركان في أن وظائفهما تنحصر في حيّز مكاني محدّد لكن هذه الوظائف مختلفة وبالتالي فالترجمة ليست المناسبة، وترجمة القانون السعودي التي اعتمدت على الاقتراض مع الشرح هي الترجمة الأنسب كونها تبين أن المفهوم أجنبي على نظام قانون اللغة المنقول إليها لكن الشرح الوارد بين قوسين (Chief) غير كافٍ فهو لم يذكر وظيفة هذا المسؤول، لهذا ينبغي إدراج حاشية تُفَصل في معنى مفهوم عمدة.

5.7 مفهوم "حق المساطحة"

وتحتوي القوانين المدنية التي تنظم المعاملات المدنية في المجتمع على الكثير من المفاهيم التي كثيرا ما لا تجد لها مكافئا في القوانين المدنية للمجتمعات الأخرى مثل مفهوم "حق المساطحة" الذي ورد في قانون المعاملات الإماراتي لسنة 1987 وهو يعني طبقا للمواد من 1353 إلى 1356 منه ذلك الحق العيني الذي يخول لصاحبه حق البناء أو الغرس على أرض الغير ولا تزيد مدته على 50 سنة ولا ينتهي قبل انقضاء المدة المحددة حتى لو زال البناء أو الغرس كما أنه حق مكتسب بمرور الزمن أو بالارتفاق وهو حق ينتقل بالميراث والوصية ولصاحبه حق ملكية ما أنشأه من مباني أو أغراس ومن حقه أن يتصرف فيها كما يشاء. ولا يوجد مقابل لهذا المفهوم في القانون البريطاني لكن يوجد مفهوم آخر يبتعد من المفهوم الأصلي أكثر مما يقترب منه وهو مفهوم "الإيجار" "Lease agreement" وهو عقد يمنح بموجبه المؤجر للمؤجر له حيازة على ملكية معينة لفترة محددة دون أن يكون شرط المدة ضروريا وذلك مقابل أجرة محددة ويستأثر بالحيازة ويلتزم بالحفاظ على العين المؤجرة على الحال المتفق عليها دون أن يقوم بتغيير لم يذكر في الاتفاق ويلتزم بالقيام بالإصلاحات الضرورية عليها. (Oxford Dictionary of Law, 2003, p. 283) يشترك المفهومان في كونهما يتضمنان منح حق حيازة ملكية الغير مقابل أجرة

معينة لكن يختلف نوع هذه الحيازة فحق المساطحة يمنح حق إنشاء بناء أو الزراعة في أرض الغير ويمنحه حق ملكية ما أنشأه بينما لا يحق للمستأجر إجراء أي تغيير على الملكية دون ترخيص من المالك كما أن ملكية العين المؤجرة لا تنتقل إليه، لهذا جاءت ترجمة المفهوم في قانون المعاملات الإماراتي باستعمال الاقتراض المقرون بشرح بين مزدوجتين "right of Musataha (user of the land of another)" فالمفهومان مختلفان ولا يوجد مفهوم آخر في لغة القانون الإنجليزية يؤدي نفس المعنى وبالتالي فإن الاقتراض يوضح أن المفهوم القانوني عربي والشرح داخل المتمن يمكن القارئ من استيعاب معنى المفهوم وبالتالي تحقيق الأثر القانوني المرجو.

8. الخاتمة

لقد حاولت دراستنا تبيان انعكاس اختلاف الأنظمة القانونية على تباين المفاهيم القانونية وتأثير ذلك على الترجمة القانونية، إذ يمثل هذا الاختلاف في المفاهيم جوهر إشكالية الترجمة القانونية، حيث أن نقل المفاهيم القانونية مهمة صعبة للغاية وتزيد حدة هذه الصعوبة كلما تباعدت اللغات والأنظمة القانونية المنقول منها وإليها مثلما هو الحال بين اللغة الإنجليزية والعربية فهما تنتميان إلى عائلتين لغويتين وعائلتين قانونيتين مختلفتين تماما هذا ما ينجم عنه في كثير من الأحيان انعدام وجود مكافئ للمفهوم المصدر في لغة القانون المنقول إليها. وتعرضنا إلى أهم الحلول والتقنيات التي يلجأ إليها المترجم عند ترجمة المفاهيم القانونية واستدللنا في ذلك بترجمة خمسة مفاهيم قانونية توصلنا من خلال تحليلها إلى أن منهج القانون المقارن وسيلة حاسمة لمواجهة هذه الإشكالية، فالمقارنة على المستوى الجزئي (Micro-comparaison) أي المقارنة بين المفاهيم القانونية للغة المنقول منها واللغة المنقول إليها يسمح بفحص كل الاحتمالات الموجودة وإيجاد المكافئ الأقرب للمفهوم كون المكافئ الكلي أمر نادر إن لم يكن مستحيلا، فمنهج القانون المقارن يسمح للمترجم بإيجاد المكافئ الوظيفي للمفهوم أي الذي يؤدي نفس وظيفته مثل "القانون الدولي الخاص" و "Conflict of laws" . وفي حالة عدم وجود المكافئ الوظيفي أو أنه يحمل معنى بعيد أو مختلف عن المفهوم المصدر، يمكن للمترجم اللجوء للترجمة الحرفية مثل « physical custody » و الحضانة المادية، كما يستعمل الاقتراض كثيرا في نقل المفاهيم القانونية كما رأينا في ترجمة مفهوم "عمدة" بـ « Umda » ، فكلتا التقنيتين تتجهان إلى ثقافة نص اللغة المنقول منها وتبينان أن المفهوم غريب عن النظام القانوني الهدف لكن من الجدير دعمهما بشرح في المتن أو في الحاشية. وبالتالي فإن الترجمة القانونية ليست مجرد نقل حرفي للكلمات لكنها ترجمة بين نظامين قانونيين مختلفين، لهذا فإذا أحاط المترجم بالنظامين القانونين يكون قد اختصر نصف الطريق في الترجمة القانونية.

قائمة المراجع العربية

1. القرام، ابتسام .(1992) .*المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، قاموس بالغتين العربية والفرنسية* . الرغاية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
2. بن علي، خلدون .(2018) .*مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى (ل م د) في مقياس القانون الإداري (السداسي الأول)* .المركز الجامعي نور البشير، البيض.
3. الجمل، أحمد. (03.01.2018). الترجمات الخاطئة قد تكون قاتلة، أمثلة لا تُصدق. رصيف. تم الاطلاع عليه بتاريخ 01.05.2020. الترجمات الخاطئة قد تكون قاتلة... أمثلة لا تصدق – رصيف 22(raseef22.net)
4. داود، إبراهيم .(2012) .*علاقة إدارة عدم التركيز بالإدارة اللامركزية، أطروحة دكتوراه في الحقوق* . جامعة الجزائر1، كلية الحقوق.
5. الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل بالقانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.
6. الدستور التونسي الصادر في 26 جانفي 2014
7. الدستور المغربي الصادر عام 2011
8. قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 1985.
9. القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 يونيو سنة 1984 المتضمن قانون الأسرة الجزائري
10. قانون رقم (2) لسنة 1999 المتضمن قانون الزكاة اليمني.
11. قديري، محمد التوفيق .(2017) .*دروس في مقياس القانون الدولي الخاص* .
12. محاماة نت. (26.09.2017). نصوص ومواد نظام العمد السعودي. تم الاطلاع عليه بتاريخ 07.05.202

https://www.mohamah.net/law/نصوص-ومواد-نظام-العمد-السعودي/

13. محمد، نصر محمد .(2013) .*علم القانون والقضاء المقارن* .الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.
14. طاهري، حسين. (2015). التنظيم القضائي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ومن وحدة القضاء إلى ازدواجيته مع التعديلات الأخيرة المدخلة عليه. الجزائر: دار هومه.

قائمة المراجع الأجنبية

1. Algerian constitution of 2016, translation undertaken by the High Arab Institute for translation.
2. Bajčić, M. (2017). *New insights into the Semantics of legal concepts and the legal dictionary.* John Benjamins Publishing Company.
3. Boquet, C. (2008). *la traduction juridique: fondement et méthode.* Belgique: Groupe de Boeck s.a.
4. Cairo community interpreters project. (2008). *Court terms.*
5. Cambridge Dictionary. (s. d.). Retrieved Mai 3, 2021, from https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/alms
6. Cao, D. (2007). Translating law. Clevedon. Buffalo. Tronto: Multilingual matters ltd.
7. Crystal, D., & Davy, D. (2013). *Investigating English Style.* Routledge.
8. De Cruz, P. (1999). *Comparative law in a changing world* (éd. 2). London: Cavendish publishing.
9. De Groot, G.-R. (1987). The point of a comparative lawyer. *Les Cahiers de Droit, 28*(4), 793-812.
10. Doskow, E. (n.d.). Differences Between Legal and Physical Child Custody. Retrieved Mai 10, 2021, from https://www.divorcenet.com/resources/divorce/divorce-and-children/legal-and-physical-custody-children
11. El Ghazi, O., & Bnini, C. (2019). Major Translation Methods Used in Legal Documents: Translation of a Marriage contract from Arabic into English. *Arab World English Journal, 3*(2. 11), 122-138.
12. El-Farahaty, H. (2015). *Arabic-English-Arabic legal translation* (éd. 1). New York: Routledge.
13. Gaudin, F. (1996). Terminologie: L'ombre du concept. *Meta journal des traducteurs, 41*(4), 604–621.
14. Gémar, J.-C. (2018). L'analyse comparé en traduction juridique, ses enjeux,sa nécessité. *Revue international de sémiotique juridique, 31*(1-2), 957-975.
15. Gémar, J.-C. (1979). La traduction juridique et son enseignement : aspects théoriques et pratiques. *Meta journal des traducteurs, 24*(1), 35-53.
16. Gémar, J. C. (1998). *Les enjeux de la traduction juridique. Principes et nuances.*

17. Gillespie, A., & Wear, S. (2019). *The English legal system.* New York: Oxford University Press.
18. Harvey, M. (2002). Traduire l'intraduisible, stratégie, d'equivalence dans la traduction juridique. *Revue de l'institut des langues et cultures d'Europe, Amérique,Afrique, Asie et australe*, 39-49.
19. Henny, J., Man, M., & Rogelio, P. (s.d.). *The civil law Tradition: An introduction to the legal systems of Europe and Latin America.* California: Stanforf University press.
20. Howard, M. (2015). *Self-study Law Dictionary and Exercise Book.* CreateSpace Independent Publishing Platform .
21. Kagan, J. (October 19, 2020). Trust. *Investopedia.* https://www.investopedia.com/terms/t/trust.asp#:~:text=What%20is%20a%20Trust%3F,a%20third%20party%2C%20the%20beneficiary.&text=In%20finance%2C%20a%20trust%20can,as%20a%20public%20limited%20company
22. Law of criminal procedures of Saudi Arabia, Royal Decree n° M/2, dated 22/01/1435H, translation undertaken by Bureau of expert at the Council of Ministers, Official translation department
23. Merryman, J., & Perez-Perdomo, R. (2007). *The civil law Tradition: an introduction to the legal systems of Europe and Latin America.* California.Stanford: California University press.
24. Michigan Department of Health and Human services. *Understanding Child support, a handbook for parents.*
25. Morocco's constitution of 2011, Translated by Jefri J. Ruchti
26. Oxford Dictionary of Law. (2003). Oxford University Press.
27. Pejovic, C. (2001). Civil law and Common law: two different paths leading to the same goal. *Victoria university of law review* .
28. Pic, E. (2008). Faire de la terminologie en droit. *Cahier di CIEL*.
29. Rogerson, P. (2013). *Conflict of laws* (ed. 4). New York: Cambridge University Press.
30. Šarčević, S. (1988). Terminological Incongruency in Legal dictionaries for Translation. *The third EURALEX International congress*, 439-446.
31. Sarcevic, S. (1997). *New Approach To Legal Translation.* London: Kluer Law International.
32. Sferle, A. (2005). la problématique de la traduction juridique: quelque aspects sur la traduction des termes juridiques en roumain. Actes du 1er

colloque International sur "la Sémiotique, la Didactique et la Communication"
33. Step to justice. (n. d). What does serving your documents mean in a family court case?. Retreived Mai 14, 2021, from https://stepstojustice.ca/questions/family-law/what-does-serving-your-documents-mean-family-law-court-case
34. Tiersma, P. M., & Solar, Lawrence M. (2012). *The Oxford Handbook of language and law*. New York: Oxford University Press.
35. The civil code of United Arab Emirates, of 15 December 1985, translation undertaken by Whelan, J.
36. Tunisia's constitution of 2014 Translated by UNDP.